

An Analytical Study of the Impact of Egypt's Accession to the BRICS Bloc

Rania A. Tolba * 

Senior Researcher, Agricultural Policy and Project Evaluation Department, Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center, Egypt

* Corresponding author (s)
Rania A. Tolba

Received: 22/7/2022
Revised: 10/8/2022
Accepted: 10/8/2022
Published: 10/8/2022

Abstract

Despite the existence of bilateral partnerships between Egypt and the BRICS, the volume of Egyptian exports does not exceed 0.12%, 0.3% of the bloc's total and agricultural imports. Therefore, the aim of this study is to analyze the impact of Egypt's entry into the BRICS both the trade and agricultural balances and on Egypt's opportunities. Analyzing the structure of foreign trade between Egypt and the BRICS countries, it was found that Egypt's net trade and agricultural balance suffers from a deficit. Evaluation of the efficiency standards of Egypt's foreign trade with the BRICS. The average coverage rate of all trade and BRICS was about 40.3%, 17.4%. While the average dependency ratio on the Egyptian economy was about 23.5%, it was 5.5%. The economic exposure level indicator shows that 20% of the economic exposure rate is due to the BRICS countries and the international participation indicator shows the dependence of Egyptian trade on the BRICS countries by about 68%. By analyzing the structure of agriculture in trade between Egypt and the BRICS countries, it is clear that the fruit group is the most important export group in terms of value, worth about \$231.6 million. When examining Egypt's export opportunities to the BRICS countries according to the demand rates in the market, it was found that the BRICS markets in the volume of total demand for vegetables are decreasing, and the demand for fruit is increasing.

Keywords: BRICS, foreign trade efficiency standards, coverage rate, export opportunities.

دراسة تحليلية لأثر إنضمام مصر إلى كتكتل البريكس

رانيا عبدالله السعيد طلبية

باحث اول- قسم السياسة الزراعية وتقييم المشروعات- معهد بحوث الاقتصاد الزراعي-

مركز البحوث الزراعية- جمهورية مصر العربية

الملخص العربي

علي الرغم من وجود شراكات ثنائية بين مصر والبريكس إلا أن حجم الصادرات الكلية والزراعية لا يتجاوز 0.12%، 0.3% من إجمالي الواردات الكلية والزراعية للتكتل. ولهذا يسعى البحث إلى تحليل أثر إنضمام مصر الي البريكس علي كل من الميزان التجاري والزراعي والفرص المتاحة لمصر. وتحليل هيكل التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر والبريكس تبين أن صافي الميزان التجاري والزراعي المصري يعاني من عجز بإستثناء جنوب أفريقيا. وبتقدير معايير كفاءة التجارة الخارجية المصرية مع دول البريكس. تبين ان متوسط معدل التغطية للتجارة الكلية وللبريكس بلغ نحو 40.3%، 17.4%. في حين بلغ متوسط معدل التغطية للإقتصاد المصري الكلي وللبريكس نحو 23.5%، 5.5%. كما أشار مؤشر درجة الإنكشاف الاقتصادي الي أن 20% من معدل الإنكشاف الاقتصادي يرجع الي البريكس، كما يوضح مؤشر المشاركة الدولية تبعية التجارة المصرية للبريكس بنحو 68%. بتحليل هيكل التجارة الزراعية بين مصر والبريكس يتبين أن مجموعة الفاكهة تأتي كأهم المجموعات التصديرية من حيث القيمة حيث تبلغ 231.6 مليون دولار، وعلي الرغم من أن التكتل يستحوذ علي نحو 19% من كمية صادرات الفاكهة المصرية، إلا أن حصة مصر بلغت نحو 3% من إجمالي واردات البريكس. كما تأتي الأسمدة في المركز الثاني بقيمة تبلغ 145 مليون دولار. وبالنسبة للواردات الزراعية المصرية من البريكس، تبين أن مجموعة الحبوب تستحوذ علي نحو 53% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية من البريكس والمقدرة بحوالي 3.7 مليار دولار. وتأتي مجموعة المنتجات الحيوانية في المركز الثاني يليها مجموعة السكر والزيوت. وبدراسة الفرص التصديرية المتاحة للصادرات الزراعية المصرية الي البريكس وذلك وفقاً لمعدلات طلب السوق، تبين أن أسواق البريكس يتراجع فيها حجم الطلب الكلي من الخضار ويتزايد من الفاكهة.

الكلمات الدالة: كتكتل البريكس، معايير كفاءة التجارة الخارجية، معدل التغطية، الفرص التصديرية.

المقدمة

تتميز العلاقات الدولية بأنها أنظمة ديناميكية دائمة التغير، فهي تخضع إلى معيار القوة والذي يؤهلها لفرض سطوتها ونفوذها علي الساحة الدولية، ويتم تصنيف الدول علي أساس وضعها في الهرم الدولي من القمة الي القاعدة وفق تباين مقوماتها وإمكاناتها، وعليه فإن هذا التصنيف يتغير مع صعود وسيطرة قوى وتضائل وتراجع قوي أخري، نتيجة لتقدم المستوي التقني أو توطدت درجة التشابك مع دول وكيانات أخري، ومع ظهور العولمة التي ربطت اقتصاديات الدول في سوق واحد، غدى المعيار الاقتصادي هو مؤشر للقوة، فإتجهت معظم الدول الي سياسة الإنضمام إلى تجمعات إقليمية أو دولية لتحقيق استقرار اقتصادي وسياسي خاصة في ظل الأوضاع الراهنة (بلطرش، 2020).

تُعرف البريكس (الجوهري وآخرون، 2016) بأنها إحدى المجموعات الدولية ذات الأقتصاديات الصاعدة، وصاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، وظهرت تسمية "بريكس" في نوفمبر 2001 حين عبر "جيم أونيل" -كبير اقتصادي البنك الأستثماري الأمريكي جولدمان ساكس- بأن اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى بحلول 2050. وبهذا أنشئ البريكس عام 2006 وكان يضم في عضويته أربع دول وكانت تُسمى بمجموعة "بريكس" قبل إنضمام جنوب أفريقيا إليها عام 2011 ليصبح أسمها "بريكس". ويُعد البريكس منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء (راتب، 2014). وتُعتبر دول البريكس -باستثناء روسيا- دول صاعدة أو نامية. وقد حققت هذه الدول نمواً مستديماً أكثر من معظم البلدان الأخرى خلال فترة الكساد 2008. ويُعتبر أهم ما يُميز هذا التكتل ليس فقط أنه يمتد علي نحو 30% من مساحة الأرض والبالغة حوالي 39 مليون متر مربع، ويضم نحو 40% من سكان العالم والمقدر بحوالي 3.6 مليون نسمة، ويستحوذ علي نحو 40% من إحتياطات العملة الأجنبية بالعالم بقيمة تقدر بحوالي 4 تريليون دولار. بل لأنه يسعى الي إعادة تشكيل الخريطة الدولية وإنهاء زمن الأحادية والهيمنة الفردية.

المشكلة البحثية

أصبح الإنضمام للتكتلات والمنظمات الدولية سمة من سمات العصر وعامل من عوامل القوة التي تسعى الدول لتحقيقها سياسياً واقتصادياً، وعلي الرغم من إنضمام مصر للعديد من التكتلات الدولية إلا أن حجم المزايا الممنوحة لمصر من هذا التبادل لا تتوافق مع مكانتها الاقتصادية، هذا غير التعنت الموجه لمصر وفرض قيود غير تجارية للهيمنة علي القرار السياسي. ومن هنا تتمثل المشكلة وهي توعية القرار الاقتصادي للقرارات السيادية السياسية للدول النامية أو الناشئة مع التكتلات العالمية، ومع ظهور كتل موازي يساند القرار السياسي ويدفع الاقتصاد الي الأمام وهو الهدف المأمول من الإنضمام الي التكتلات الدولية- ويُنَّج الفرصة لمصر لهذه الشراكة كأن لا بد من تحديد الأولويات الاقتصادية للدولة المصرية خاصة الملف الزراعي، وإبراز الفرص المتاحة لمصر من هذا الإتحاد. وعلي الرغم من وجود شراكات ثنائية بين مصر ودول كتل البريكس إلا أن حجم الصادرات الكلية والزراعية لهذه الدول محدود لا يتجاوز 0.12%، 0.3% من إجمالي الواردات الكلية والزراعية لهذا التكتل بقيمة تقدر بحوالي 4.5، 3.9 مليار دولار علي الترتيب، وهو ما لا يتناسب مع إمكانيات مصر التجارية، ويقيد فرص تصديرية هائلة لمصر في سوق ضخم مثل أسواق دول البريكس قادرة علي دفع عجلة التنمية الاقتصادية بزيادة حصيلة النقد الأجنبي.

الهدف البحثي

إستناداً الي المشكلة يسعى البحث إلى تحليل أثر شراكة أو إنضمام مصر الي كتل البريكس علي كل من الميزان التجاري والزراعي والفرص المتاحة لمصر. حيث يستهدف البحث بصورة رئيسية توصيف الموقف الراهن للتجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر ودول كتل البريكس وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. تحليل حجم التبادل التجاري بين دول كتل البريكس خلال فترة ما قبل التطبيق (2000-2010) وفترة ما بعد الإنضمام (2011-2021) لتقدير أثر الإنضمام للتكتل علي الوضع التجاري للدول الاعضاء.
2. تحليل هيكل التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر ودول البريكس خلال الفترة (2011-2021).
3. تحليل مؤشرات التجارة الخارجية المصرية مع دول البريكس خلال الفترة (2011-2021).
4. تحليل الهيكل السلعي للتجارة المصرية مع دول البريكس خلال الفترة (2011-2021).
5. دراسة الفرص التصديرية المتاحة للصادرات الزراعية المصرية داخل كتل البريكس خلال الفترة (2011-2021).

وذلك للعمل علي تنشيط وتعزيز سبل التعاون بما يحقق توطيد العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق حجم التبادلات التجارية بين السوق المصري وأسواق دول البريكس، لبناء رؤية متعمقة لصناع القرار بأثر هذه العلاقات علي الميزان التجاري والزراعي المصري، وأثر تحولات القوى على المستوى الدولي، وبالتالي وضع الخيارات المختلفة أمام الإدارة السياسية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

أستند البحث تحقيقاً لأهدافه علي منهجية التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي، وذلك من خلال تحليل معايير كفاءة التجارة الخارجية المصرية مع دول البريكس، وتقدير حجم التبادل التجاري والزراعي بين مصر ودول البريكس. دراسة معدل نمو الطلب داخل أسواق البريكس ومعدل نمو الصادرات المصرية لأسواق البريكس، لتحديد الفرص التصديرية المتاحة لمصر في ظل أسواق يتزايد فيها الطلب علي المحاصيل والسلع الزراعية. وفيما يتعلق بمصادر البيانات فقد أعتد البحث علي البيانات الثانوية المنشورة علي الشبكة الدولية www.worldbank.org، www.trademap.com، قطاع الشؤون الاقتصادية، بالإضافة إلى الإستعانة ببعض البحوث والدراسات ذات الصلة بالموضوع.

الإطار النظري والمفاهيم التعريفية

تُعد معايير ومؤشرات كفاءة التجارة الخارجية مرآة لصناع القرار وواضعي السياسات الاقتصادية، وقد زادت أهمية هذه المؤشرات مع ازدياد الإنفتاح الاقتصادي والعلاقات الدولية (عبد الحميد وصبري، 2015) ويذكر من هذه المؤشرات ما يلي:

1. **معدل التغطية الاقتصادية:** يقصد به مدي تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات ومدى قدرة الدولة علي النهوض بصادرتها والتحكم في وارداتها. ويتراوح قيمة المؤشر ما بين صفر: 100، وكلما أقترب من 100 دل علي تحسن الوضع الاقتصادي للدولة.
2. **معدل التبعية الاقتصادية:** يقصد به مدي اعتماد الدولة على العالم الخارجي لتغطية احتياجاتها من السلع والخدمات، وهو يساوي خارج قسمة قيمة الواردات للدولة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وتتراوح قيمته ما بين صفر: 100 وكلما أقترب قيمة المؤشر من الصفر كلما دل علي الأستقلال الاقتصادي، وبأقترابه من 100 دل علي التبعية الاقتصادية.

3. **درجة الإنكشاف الإقتصادي:** يقصد به مدي مساهمة التجارة الخارجية في قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وهو يساوي خارج قسمة قيمة التجارة للدولة على قيمة الناتج المحلي الاجمالي. وكلما أقترب قيمة المؤشر من الصفر دل علي ضعف قيمة التجارة الخارجية لصالح باقي القطاعات الإنتاجية بالدولة، وبإقترابه من 100 دل علي التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي.
4. **درجة المشاركة الإقتصادية:** يشير مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية الي مدي مساهمة التجارة الخارجية للدولة في قيمة التجارة الدولية، وهو يساوي خارج قسمة صافي التجارة الخارجية للدولة علي قيمة التجارة الكلية. كلما أقترب من 100 دل علي ضعف التوازن التجاري للدولة وأعتمدها علي الواردات، والعكس.
5. **نصيب الفرد من التجارة الخارجية:** يقصد به متوسط نصيب الفرد من قيمة التجارة الخارجية، ويحسب بخارج قسمة اجمالي قيمة التبادل التجاري على عدد السكان. وكلما أرتفعت القيمة كلما دل علي تحسن دخل الفرد من التجارة الخارجية.
6. **الميل الحدي للتجارة الخارجية:** يقصد به مدي استجابة التغير في التجارة الخارجية للتغير في الناتج المحلي الاجمالي، ويعبر عنه بالميل الحدي للواردات والميل الحدي للصادرات.

نتائج البحث ومناقشتها

1. **تحليل حجم التبادل التجاري بين دول كتل البريكس**
لا شك أن من أهم دوافع التكتلات والاتحادات الاقتصادية هو زيادة حجم التبادل التجاري بين الأطراف المتعاقدة، والتمتع بالمزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء. ولهذا يوضح الجدول رقم (1) المصنوفة القيمية لمعدل تغير حجم التبادل التجاري بين دول البريكس خلال فترة ما قبل التطبيق (2000-2010) وفترة ما بعد الإنضمام (2011-2021)، وذلك لتقدير حجم العوائد الاقتصادية بين الدول الاعضاء. وتشير البيانات الواردة بنفس الجدول أن العلاقات التجارية لدول البريكس قد تحسنت في الفترة الثانية (فترة الإنضمام) مقارنة بالفترة الأولى (قبل الإنضمام). فقد تضاعف حجم التجارة بين الدول، وتعتبر الصين قاطرة النمو التجاري بين الدول الأعضاء تليها كل من الهند وروسيا وذلك وفق المتوسط الهندسي لمعدل النمو والمقدر بنحو 223%، 167%، 120% للدول الثلاث علي الترتيب. وقد يرجع هذا النمو الي قرب المسافة وتجاور هذه الدول، هذا الي جانب التقارب السياسي خلال الفترة الثانية. كما يشير نفس الجدول الي وجود تحسن طفيف في العلاقات التجارية بين كل من البرازيل وروسيا، والبرازيل وجنوب أفريقيا. وبهذا يتبين وجود تحسن ملحوظ للعلاقات التجارية بين دول كتل البريكس بعد فترة الإنضمام مقارنة بما قبله، وهو ما يعكس أثر الشراكة والاتحاد الاقتصادي علي الدول الأعضاء.

جدول (1) المصنوفة القيمية لمعدل تغير حجم التبادل التجاري بين دول البريكس خلال الفترتين (2000-2010) - (2011-2021)

الدول	الصين	الهند	البرازيل	روسيا	جنوب أفريقيا	المتوسط الهندسي*
الصين	1	175%	260%	171%	316%	223%
الهند	201%	1	212%	148%	125%	167%
البرازيل	274%	160%	1	32%	25%	76%
روسيا	202%	106%	43%	1	230%	120%
جنوب أفريقيا	169%	189%	23%	120%	1	97%

*المتوسط الهندسي: الجذر النوني n لنواتج ضرب المشاهدات ببعضها البعض.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي.

2. **تحليل هيكل التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر ودول البريكس**
يستعرض هذا الجزء تحليل هيكل التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر ودول كتل البريكس وذلك خلال الفترة (2011-2021). وباستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (2) يتبين أن صافي الميزان التجاري والزراعي المصري يعاني من عجز خلال فترة الدراسة مع دول البريكس باستثناء جنوب أفريقيا. حيث قدر عجز الميزان التجاري والميزان الزراعي المصري مع دول البريكس بحوالي 13.8، 3.6 مليار دولار علي الترتيب. فيما قدر حجم التبادل التجاري بين مصر ودول التكتل بحوالي 19.8 مليار دولار، تمثل قيمة التبادل الزراعي منها نحو 29%. وتقدر قيمة الصادرات الزراعية المصرية لدول البريكس بنحو 37% من اجمالي قيمة الصادرات الكلية للبريكس.
- وتأتي الصين في صدارة دول التبادل التجاري مع مصر من حيث القيمة، حيث قدرت قيمة التبادل التجاري بحوالي 9.5 مليار دولار، وقد بلغت قيمة الصادرات حوالي 671 مليون دولار تمثل نحو 7% من اجمالي قيمة التبادل التجاري مع

الصين، وتقدر قيمة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية بنحو 74%. في حين بلغت قيمة الواردات الكلية والزراعية حوالي 8.8، 0.4 مليار دولار علي الترتيب. وهو ما نجم عنه زيادة العجز في الميزان التجاري حيث بلغ قيمته حوالي 8.1 مليار دولار. في حين حققت مصر صافي إيجابي للميزان الزراعي بلغ حوالي 82 مليون دولار خلال الفترة المشار إليها. تأتي الهند كأهم دول البريكس المستوردة من مصر، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية للهند حوالي 1.55 مليار دولار تمثل نحو 40% من قيمة التبادل التجاري بين الدولتين خلال نفس الفترة، وتقدر قيمة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية للهند بنحو 17%، في حين بلغت قيمة الواردات المصرية من الهند حوالي 2.3 مليار دولار، تمثل قيمة الواردات الزراعية منها بنحو 35% بقيمة تقدر بحوالي 809 مليون دولار، وقد قدر حجم التجارة بين الدولتين بحوالي 3.87، 0.98 مليار دولار لكل من الميزان التجاري والزراعي علي الترتيب، وقد سجل الميزان التجاري والزراعي عجز قدر بحوالي 775، 638 مليون دولار علي الترتيب.

وبدراسة العلاقات التجارية بين مصر وروسيا يتبين أن حجم التبادل التجاري بلغ حوالي 3.5 مليار دولار، تمثل قيمة الصادرات بنحو 10% من إجمالي قيمة التبادل التجاري. وتشكل قيمة الصادرات الزراعية نحو 87% من إجمالي قيمة الصادرات الكلية بقيمة بلغت حوالي 298 مليون دولار، في حين تمثل قيمة الواردات الزراعية نحو 51% من إجمالي الواردات المصرية الروسية بقيمة تبلغ حوالي 1.6 مليار دولار. وتواجه مصر عجز دائم في الميزان التجاري والزراعي مع روسيا يقدر بحوالي 2.8، 1.3 مليار دولار علي الترتيب. بالنسبة للعلاقات التجارية بين مصر والبرازيل فإن قيمة الصادرات الكلية والزراعية تمثل نحو 8%، 7% من قيمة التبادل التجاري بين الدولتين. وهو ما يزيد من عجز الميزان التجاري المصري، وتمثل قيمة الصادرات الزراعية بنحو 64% من إجمالي قيمة الصادرات الكلية بقيمة تبلغ حوالي 130 مليون دولار. كما تشير نتائج الجدول (2) أن مصر تحقق صافي إيجابي في الميزان التجاري والزراعي مع جنوب أفريقيا بقيمة تقدر بحوالي 164، 13 مليون دولار علي الترتيب. وتشكل قيمة الصادرات الكلية والزراعية نحو 73%، 65% من إجمالي قيمة التبادل التجاري علي الترتيب. بقيمة تبلغ حوالي 236، 27 مليون دولار علي الترتيب.

جدول (2) قيمة التجارة الكلية والزراعية بين مصر ودول البريكس خلال الفترة (2011-2021)

الدولة	الميزان	متوسط قيمة التبادل التجاري	متوسط قيمة الصادرات	% الصادرات من قيمة التبادل التجاري	متوسط قيمة الواردات	متوسط صافي الميزان التجاري
		بالمليون دولار	بالمليون دولار		بالمليون دولار	بالمليون دولار
روسيا	الكلية	3523	344	10%	3179	2835-
	الزراعي	1932	298	15%	1634	1336-
	%	55%	87%	-	51%	-
الصين	الكلية	9486	671	7%	8815	8143-
	الزراعي	906	494	55%	412	82
	%	10%	74%	-	5%	-
الهند	الكلية	3867	1546	40%	2321	775-
	الزراعي	980	171	17%	809	638-
	%	25%	11%	-	35%	-
البرازيل	الكلية	2630	203	8%	2427	2224-
	الزراعي	1934	130	7%	1804	1674-
	%	74%	64%	-	74%	-
جنوب أفريقيا	الكلية	363	263	73%	100	164
	الزراعي	41	27	65%	14	13
	%	11%	10%	-	14%	-
اجمالي	الكلية	19869	3027	15%	16842	-13814
التكتل	الزراعي	5792	1119	19%	4673	-3554
	%	29%	37%	-	28%	-

Sources: ITC calculations based on UN COMTRADE statistic.

3. **تحليل معايير كفاءة التجارة الخارجية المصرية مع دول البريكس.**
1. **معدل التغطية الاقتصادية:** تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) الي أن متوسط تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية بلغ حوالي 40.3% خلال الفترة (2011-2021)، ويلاحظ تزايد معدل التغطية خلال الفترة الأخيرة حيث سجل أدنى مستوي تغطية عام 2015 بقيمة بلغت نحو 29.3%، في حين بلغ أقصى قيمة لتغطية الصادرات الكلية للواردات عام 2021 بقيمة بلغت 55.2%. كما يشير نفس الجدول الي أن متوسط معدل التغطية لتكتل البريكس بلغ نحو 17.4%. ويلاحظ تراجع معدل التغطية للصادرات المصرية مقارنة بواردات دول البريكس خلال نفس الفترة المشار إليها، ويمثل أعلى قيمة لمعدل التغطية عام 2011 بنحو 36.5%، في حين بلغ أدنى قيمة عام 2015 بنحو 10.4%، ويلاحظ تراجع معدل التغطية خلال الفترة (2012-2018) وهو ما يستلزم دراسة أسباب تراجع الصادرات المصرية داخل تكتل البريكس، والعمل علي إحلال الواردات بمنتجات مصرية لرفع قيمة مؤشر التغطية بتحسين قيم الميزان التجاري المصري.
2. **معدل التبعية الاقتصادية:** توضح بيانات نفس الجدول الي تذبذب قيمة المؤشر خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ متوسط معدل التبعية للاقتصاد المصري نحو 23.5%، وقد بلغ أقصى قيمة للمؤشر نحو 33% عام 2018، في حين بلغت أدنى قيمة نحو 16.5% عام 2020. وتتماثل لحد كبير قيمة مؤشر التبعية الاقتصادية لمصر مع دول البريكس، حيث يشير الجدول الي أن متوسط معدل التبعية الاقتصادية بلغ نحو 5.5%، وقد بلغ أقصى قيمة نحو 9% عام 2018، ثم أخذ في التناقص الي أن بلغ أدنى قيمة بنحو 3.9% عام 2021. ويشير تراجع قيمة المؤشر الي تحسن قيمة كل من معدلات الإنتاج المحلية مقارنة بقيم الواردات المصرية.
3. **درجة الإنكشاف الإقتصادي:** أشارت البيانات الواردة بنفس الجدول الي تذبذب قيمة المؤشر خلال الفترة المدروسة، ويرجع هذا للأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، ومع هذا فإن المؤشر أخذ في التحسن سواء علي مستوي الكلي للاقتصاد المصري أو علي مستوي تكتل البريكس، حيث تبين تراجع قيمة المؤشر خلال ثلاث سنوات الأخيرة ليبلغ متوسط الفترة بنحو 33%، 6.6% لكل من مؤشر الإنكشاف الإقتصادي المصري الكلي ولدول البريكس، وهو ما يعني أن 20% من معدل الإنكشاف الإقتصادي يرجع الي دول البريكس، وعليه يتبين اعتماد الدولة علي التكتل في التعاون الدولي.
4. **درجة المشاركة الاقتصادية:** لا شك أن مصر من الدول التي تواجه عجز دائم في الميزان التجاري، وتشير بيانات الواردة بالجدول رقم (3) أن المشاركة الدولية لمصر مع دول العالم أفضل من المشاركة المصرية مع دول البريكس، حيث بلغ متوسط قيمة مؤشر المشاركة الاقتصادية للتجارة المصرية مع دول البريكس نحو 68% مقارنة بنحو 41.7% عن التجارة الدولية، وهو ما يعني تبعية التجارة المصرية لدول البريكس بنحو 68%.
5. **نصيب الفرد من التجارة الخارجية:** كما أوضحت بيانات الجدول رقم (3) الي تراجع نصيب الفرد من قيمة التجارة الخارجية في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من التجارة العالمية والتجارة مع دول البريكس نحو 1054، 210 دولار علي الترتيب. وقد بلغ نصيب الفرد من الصادرات لكل منهما نحو 304، 32 دولار علي الترتيب، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الواردات حوالي 750، 178 دولار علي الترتيب خلال الفترة المشار إليها.
6. **الميل الحدي للتجارة الخارجية:** تشير بيانات الجدول الي أن الميل الحدي للتجارة الخارجية الكلية بلغ أقصى قيمة له نحو 134% عام 2018، وهو ما يعني أنه بزيادة الناتج المحلي بنسبة 100% يزداد الطلب علي التجارة الخارجية بنسبة 134%. وبتقدير كل من الميل الحدي للواردات والميل الحدي للصادرات تبين أن أقصى قيمة بلغت نحو 36.5%، 112% علي الترتيب. وهو ما يعني زيادة الناتج المحلي بنسبة 100% تؤدي الي زيادة كل من الواردات والصادرات بنحو 36.5%، 112% علي الترتيب. في حين بلغ أقصى قيمة للميل الحدي للتجارة مع البريكس نحو 39% عام 2018. وقد بلغ أقصى قيمة للميل الحدي للصادرات والواردات مع دول البريكس نحو 4.9%، 39% علي الترتيب. ويقصد بأرتفاع قيمة الميل الحدي للواردات أن الزيادة المتحققة في الناتج المحلي تنفق علي الواردات، في حين زيادة الميل الحدي للصادرات تعني أن الزيادة في الناتج المحلي تنفق علي السلع والخدمات المحلية. وبدراسة كفاءة التجارة الخارجية مع دول البريكس يتبين ضعف قيم الصادرات المصرية وتراجع هذه المؤشرات لصالح دول التكتل، وهو ما يزيد من العبء علي الاقتصاد المحلي. ولهذا يتناول هذا الجزء دراسة الهيكل السلعي للصادرات والواردات الزراعية المصرية في محاولة لإيجاد فرص تصديرية تعمل علي تعديل هذه القيم لصالح مصر وخفض العجز في الميزان التجاري المصري.

4. تحليل هيكل التجارة الزراعية بين مصر ودول البريكس.

1. الصادرات الزراعية المصرية الي تكتل البريكس:

باستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (4) والذي يوضح الصادرات المصرية من بعض المجموعات الزراعية لتكتل البريكس خلال الفترة (2011-2021). يتبين أن مجموعة الفاكهة تأتي كأهم المجموعات التصديرية من حيث القيمة حيث تبلغ قيمتها حوالي 231.6 مليون دولار، ويقدر معدل النمو السنوي بنحو 10%. وهذا وتبلغ كمية صادرات الفاكهة حوالي 385.5 الف طن تتزايد سنوياً بمعدل نمو بلغ 13.7%. وعلي الرغم من أن تكتل البريكس يستحوذ علي نحو 22% من

كمية صادرات الفاكهة المصرية، إلا أن حصة مصر بلغت نحو 3% من إجمالي واردات سوق البريكس، وهو ما يعني وجود سعة ونافاذة لزيادة حجم الصادرات المصرية في ظل التقارب والإندماج داخل التكتل.

كما يوضح نفس الجدول أهم الأصناف التصديرية. حيث تأتي الموالح في الصدارة بكمية تقدر بحوالي 341.4 ألف طن، وتتزايد بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 9% خلال نفس الفترة، وتشكل حصة البريكس نحو 28% من إجمالي صادرات مصر من الموالح، في حين يمثل النصب السوقي لمصر داخل أسواق البريكس نحو 17%. ويأتي العنب في المركز الثاني من حيث كمية صادرات الفاكهة المصرية حيث بلغت 17.8 ألف طن، تمثل نحو 11% من إجمالي صادرات مصر من العنب، إلا أن معدل نمو الكمية يتراجع سنوياً بنحو 2% وهو ما أدى إلي ضالة الحصة السوقية لمصر داخل أسواق البريكس حيث بلغت نحو 3% من إجمالي واردات البريكس من العنب. يلي العنب من حيث الكمية المصدرة محصول الفراولة حيث بلغ حوالي 12 ألف طن، وتتزايد الكمية بمعدل سنوي بلغ نحو 6%، وتشكل واردات البريكس نحو 7% من إجمالي صادرات الفراولة المصرية، وتمثل حصة مصر نحو 1% من حجم واردات البريكس من الفراولة. ويلاحظ أن الفرص التصديرية المتاحة لمصر تتمثل في زيادة معدل نمو الكميات المصدرة من الفواكه المجمدة والفواكه الأخرى (البلح، التين، الجوافة، المانجو) حيث يقدر معدل النمو السنوي لهما بنحو 26%، 33% علي الترتيب، إلا أن نسبة مساهمتهم في أسواق البريكس لا تشكل سواء 7%، 0.2%. وبهذا فإن الفرص المتاحة لمصر عالية جداً داخل هذا السوق للنفذ إليه.

وتأتي الأسمدة في المركز الثاني من حيث القيمة التصديرية للمنتجات الزراعية بواقع 145 مليون دولار خلال الفترة المشار إليها، وتستحوذ الأسمدة الفوسفاتية علي نحو 14% من حجم واردات البريكس من الأسمدة الفوسفاتية بكمية تقدر بحوالي 267.6 ألف طن، وتتزايد الكمية المصدرة سنوياً بنحو 14%، هذا وتستحوذ أسواق البريكس علي نحو 70% من صادرات مصر من الأسمدة الفوسفاتية. وبالرغم من تفوق الأسمدة النيتروجينية في كمية الصادرات والمقدرة بحوالي 292 ألف طن، إلا أن معدل النمو السنوي للكمية المصدرة وحصة مصر داخل أسواق البريكس تقدر بنحو 1.5%، 2% علي الترتيب. وتتقارب القيم التصديرية للأسمدة البوتاسية والمعدنية الي حد كبير.

وعلي الرغم من تمتع مصر بمزايا نسبية وتنافسية في إنتاج وتصدير الخضر، إلا أنه يلاحظ تراجع الكميات المصدرة من الخضر عامة، ومحصولي البطاطس والبصل خاصة، وهو ما يدعو إلي مراجعة الأسباب، خاصة وأن كل من حصة مصر داخل أسواق البريكس والتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من الخضر يُرجح الي دول البريكس. حيث تستحوذ مصر علي نحو 43%، 11% من إجمالي واردات البريكس من البطاطس والبصل علي الترتيب، وعلي الرغم من ذلك إلا أن إجمالي حصة مصر من الخضر داخل البريكس لا تتعدى 2% من إجمالي واردات البريكس من الخضر، وهو ما يعني اهتمام مصر بتصدير الخضر التقليدية وإغفال الخضر غير التقليدية والتي يمكن التوسع في إنتاجها في ظل التطور التكنولوجي. ويجدر الإشارة أيضاً الي أن أسواق البريكس تستوعب نحو 37%، 16%، 19% من الصادرات المصرية من البطاطس، البصل، الخضر علي الترتيب. ويأتي القطن من ضمن أهم الصادرات الزراعية المصرية لتكتل البريكس بكمية تقدر بنحو 32.3 ألف طن، ويقدر معدل نمو الكمية بنحو 11%. هذا وتستحوذ البريكس علي نحو 57% من كمية صادرات القطن المصري، ويلاحظ ضالة حصة مصر من القطن داخل البريكس حيث تبلغ نحو 1% من إجمالي واردات التكتل ويرجع ذلك الي أن الهند والصين والبرازيل دول منتجة للقطن.

جدول (3) مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الكلية وكفاءة التجارة الخارجية مع دول البريكس خلال الفترة (2011-2021)

المؤشر	معدل التغطية الاقتصادية		معدل التغطية الاقتصادية		درجة الانكشاف الاقتصادي		درجة المشاركة الاقتصادية		نصيب الفرد من التجارة الخارجية		الميل الحدي للتجارة الخارجية		الميل الحدي للصادرات		الميل الحدي للواردات	
	البريكس	الكلية	البريكس	الكلية	البريكس	الكلية	البريكس	الكلية	البريكس	الكلية	البريكس	الكلية	البريكس	الكلية	البريكس	الكلية
2011	50.7	36.5	26.4	5.3	39.8	7.2	46.5	32.7	201	1110	-3.7	-1.9	-2.2	1.9	-1.9	-1.9
2012	42.1	24.0	25.0	5.6	35.6	7.0	61.3	40.7	225	1149	12.6	7.5	-5.0	17.6	7.5	7.5
2013	43.2	25.8	23.1	4.7	33.1	5.9	59.0	39.7	192	1080	-41.2	-23.8	-6.8	-34.3	-23.8	-23.8
2014	37.6	18.6	23.3	5.1	32.1	6.1	68.6	45.4	206	1085	15.8	12.9	-11.5	27.2	12.9	12.9
2015	29.5	10.4	22.5	5.5	29.1	6.1	81.2	54.4	217	1037	-9.8	10.4	-20.9	11.1	10.4	10.4
2016	32.5	10.5	21.3	4.9	28.2	5.4	80.9	50.9	191	991	-71.7	-59.8	-5.5	-108.1	-59.8	-59.8
2017	39.6	13.5	28.3	7.2	39.5	8.2	76.2	43.3	199	966	0.4	-0.6	-3.6	4.0	-0.6	-0.6
2018	35.8	13.3	33.0	9.0	44.8	10.2	76.6	47.3	258	1137	134.0	39.0	21.8	112.2	39.0	39.0
2019	38.9	12.5	26.0	7.1	36.1	8.0	77.8	43.9	241	1089	-4.9	-1.7	2.2	-7.1	-1.7	-1.7
2020	44.5	15.9	16.5	4.3	23.8	5.0	72.5	38.4	180	851	-35.7	-9.1	-6.1	-29.6	-9.1	-9.1
2021	55.2	27.0	17.5	3.9	27.2	5.0	57.5	28.9	203	1098	48.6	1.4	24.7	24.0	1.4	1.4
المتوسط الهندسي	40.3	17.4	23.5	5.5	33.0	6.6	68.0	41.7	210	1054						

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي.

2. الواردات الزراعية المصرية من تكتل البريكس:

تعاني مصر من ارتفاع معدلات الفجوة الغذائية من المحاصيل الإستراتيجية والمتمثلة في الحبوب والسكريات والزيوت، هذا الي جانب انخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية. وتتمتع دول البريكس بمزايا نسبية في إنتاج هذه المجموعات، مما يؤهلها أن تكون أهم الدول المصدرة. يشير الجدول رقم (5) الي الواردات المصرية لبعض المحاصيل الزراعية من تكتل البريكس خلال الفترة (2011-2021). حيث تبين أن مجموعة الحبوب تستحوذ علي نحو 53% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية من دول البريكس والمقدرة بحوالي 3.7 مليار دولار، حيث بلغت قيمة واردات الحبوب حوالي 1.9 مليار دولار خلال الفترة المذكورة، وقدّر معدل النمو بنحو 4% سنوياً. وتسيطر أسواق البريكس علي

نحو 45% من إجمالي واردات الحبوب الي مصر. ويتصدر محصول القمح قائمة محاصيل الحبوب حيث تستورد مصر من دول البريكس نحو 55% من احتياجاتها بكمية بلغت حوالي 5.8 مليون طن خلال الفترة المشار إليها، وتزايد كمية واردات القمح سنوياً بنحو 7.6%. وتقدر قيمة واردات القمح بحوالي 1.45 مليار دولار بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 3.7% مما يزيد من العبء علي ميزان المدفوعات المصري.

وتأتي الذرة في المركز الثاني بكمية واردات تقدر بحوالي 936 ألف طن، تتزايد الكمية سنوياً بنحو 13.6%، ويقدر معدل تركيز واردات مصر من أسواق البريكس بنحو 21% من إجمالي واردات مصر من الذرة. هذا وعلي الرغم من الإجراءات المتبعة لخفض كمية الإنتاج المحلي من الأرز نظراً للأزمة المائية التي تواجهها مصر، إلا أن كمية واردات مصر للأرز من دول البريكس تتراجع بمعدل بلغ نحو 1.9% سنوياً، وقد يرجع ذلك الي ارتفاع متوسط السعر بنحو 10% سنوياً.

وتأتي مجموعة المنتجات الحيوانية في المركز الثاني من حيث القيمة الإستيرادية من دول البريكس، حيث بلغ متوسط القيمة بحوالي 1.2 مليار دولار بمعدل نمو سنوي بلغ 2.6%، وتتركز الواردات في لحوم أبقار مجمدة، أجزاء دجاج، أحشاء حيوانية وتمثل نسبة وارداتهم من البريكس نحو 95%، 6%، 14% من إجمالي واردات مصر من البنود المذكورة علي الترتيب. وتستحوذ البريكس علي نحو 20% من كمية واردات مجموعة اللحوم الي مصر. ويلاحظ أن كمية الواردات تتزايد بمعدل سنوي لكل من لحوم أبقار مجمدة، أحشاء حيوانية بنحو 5.9%، 18.4% علي الترتيب، في حين تتراجع كمية واردات أجزاء دجاج بنحو 6.5% علي الترتيب خلال نفس الفترة. وبالنسبة لمجموعة السكر فتستحوذ دول البريكس علي نحو 89% من إجمالي واردات مصر، حيث تمثل واردات السكر النقي (قصب-بنجر) منها نحو 94% بكمية تقدر بحوالي 372.3 الف طن، كما تبلغ واردات مصر من سكر الجلوكوز واللاكتوز والفركتوز نحو 37% من إجمالي واردات مصر بكمية تقدر بحوالي 10.9 ألف طن. ويلاحظ تراجع كل من معدل نمو القيمة والكمية المستوردة، ويرجع ذلك الي زيادة الإنتاج المحلي من السكر ومشتقاته حيث بلغ الإكتفاء الذاتي نحو 73% عام 2020 بكمية إنتاج بلغت حوالي 2.5 مليون طن، مقارنة بعام 2017 والبالغ نسبة الإكتفاء 42% بكمية إنتاج بلغت حوالي 2.25 مليون طن (نشرة الميزان الغذائي، 2020). وتأتي مجموعة الزيوت كأحد أهم المجموعات التي تواجه عجز يقدر بنحو 95%. حيث تستورد مصر من دول البريكس نحو 42% من احتياجاتها من زيوت الطعام، بكمية تقدر بحوالي 211 ألف طن، وتتركز الواردات في زيت زهرة الشمس، زيت الفول الصويا بكمية بلغت 161، 50 ألف طن علي الترتيب. ويلاحظ تراجع كمية وقيمة واردات مصر من زيت فول الصويا بنحو 6%، 20% علي الترتيب، ويرجع ذلك الي زيادة الإنتاج المحلي من حوالي 114 ألف طن عام 2017 الي حوالي 409 ألف طن عام 2020 بمعدل نمو بلغ نحو 260%.

جدول (4) الصادرات المصرية من بعض المحاصيل الزراعية لتكتل البريكس خلال الفترة (2011-2021) (الكمية: بالطن، القيمة بالألف دولار، السعر: دولار/طن)

المجموعة	المحاصيل	متوسط كمية	معدل التغير	متوسط القيمة	معدل التغير	متوسط السعر	% من الصادرات المصرية	الحصة السوقية لمصر
الفاكهة	الموالح	341428	9%	173975	8%	510	28%	17%
	العنب	17835	-2%	23104	9%	1295	11%	3%
	الفاولة	11977	6%	15421	8.8%	1288	7%	1%
	فواكه مجمدة	11187	26%	15170	30%	1356	16%	7%
	البلح	1651	33%	2502	37%	1515	3%	0.2%
	اجمالي	385450	13.7%	231585	10%	601	22%	3%
الأسمدة	أسمدة نيتروجينية	292059	1.5%	81108	13.6%	278	10%	2%
	أسمدة فوسفاتية	267576	14%	56522	4.4%	211	70%	14%
	أسمدة بوتاسية	9637	28%	3796	35%	394	20%	1%
	اجمالي	576371	9.2%	144929	11%	251	16%	1%
خضار	البطاطس	212021	-1.1%	78926	-2.2%	372	37%	43%
	البصل	76963	-1.3%	3962	24%	51.5	16%	11%
	اجمالي	309217	0.2%	128152	1%	414	19%	2%
	قطن	32344	11%	81825	13.6%	2530	57%	1%

Sources: ITC calculations based on UN COMTRADE statistic.

جدول (5) الواردات المصرية لبعض المحاصيل الزراعية من تكتل البريكس خلال الفترة (2011-2021) (الكمية: بالطن، القيمة: بالآلاف دولار، السعر: دولار/طن)

المجموعة	المحاصيل	متوسط كمية	معدل النمو	متوسط القيمة	معدل النمو	متوسط السعر	نسبة تركيز الواردات المصرية
الحبوب	القمح	5827066	%7.6	1453188	%3.70	249	%55
	الذرة	935916	%13.6	442570	%4.50	473	%21
	الأرز	40904	%1.9-	62986	%10.10	1540	%88
	الاجمالي	6796671	%8.4	1964109	%4	289	%45
اللحوم	لحوم أبقار مجمدة	220445	%5.9	1036622	%3.5	4702	%95
	أجزاء دجاج	68517	%6.5-	115336	%9.4-	1683	%6
	أحشاء حيوانية	24672	%18.4	53656	%10.9	2175	%14
	الاجمالي	318935	%0.6	1207389	%2.6	3786	%20
السكر	سكر نقي	372300	21.9-	324899	%12.6-	873	%94
	جلوكوز ولاكتوز	10907	%10-	7610	%7.8-	698	%37
	اجمالي	385782	%21.4-	334538	%12.5-	867	%89
الزيوت	زيت زهرة الشمس	161085	%1.7	176610	%4.3-	1096	%52
	زيت فول الصويا	50079	%6-	43047	%20-	860	%27
	اجمالي	211165	%0.5-	219657	%7.4-	1040	%42

Sources: ITC calculations based on UN COMTRADE statistic.

6. الفرص التصديرية المتاحة للصادرات الزراعية المصرية الي دول البريكس.

بدراسة الخريطة الزراعية لمصر يتبين أنها تتمتع بمزايا في إنتاج المحاصيل البستانية، وبدراسة خريطة الواردات لدول البريكس يتبين أنها جاذبة للمنتجات المصنعة، ولا شك أن مصر تواجه ضعف في البنية التصنيعية، فالرغم من كفاءة الإنتاج للمحاصيل البستانية، وتمتع مصر بمزايا نسبية إلا أن نسبة التصنيع لا تتجاوز 7% من حجم الإنتاج للمحاصيل الزراعية. ويعتبر التصنيع قاطرة التنمية فيعمل علي إضافة قيمة للمحصول، توفير فرص عمل، تقليل الهدر والفاقد في الإنتاج، وأخيراً ضبط الأسعار خلال مواسم الإنتاج. وتتمتع دول البريكس بكفاءة تقنية عالية ومتطورة في مجال التصنيع الزراعي مما يتيح لمصر فرص واعدة للإستفادة من نقل هذا التكنولوجي وفتح خطوط للاستثمار، ولا شك أن وجود شراكة مع دول تتمتع بمزايا اقتصادية وتكنولوجية عالية، قادرة علي أحداث طفرات تنمية للدول المشاركة لها بالإتفاقية. ونظراً لعدم توافر بيانات كافية ودقيقة عن المنتجات المصنعة فسوف يتم تناول المجموعات وفقاً للبيانات المتاحة بالمواقع الدولية.

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (6) الي الفرص التصديرية المتاحة لمصر داخل أسواق البريكس من أهم حاصلات الخضر، وذلك وفقاً لمعدلات الطلب داخل السوق، حيث تم تقدير الفرص التصديرية بناء علي معدلات طلب متزايدة علي السلع والمنتجات، في حين تم اعتبار السوق متناقص بناء علي تراجع معدلات الطلب بالسوق. كما يتبين استقرار السوق بثبات معدلات الطلب به. وبدراسة الفرص المتاحة للبطاطس المصرية داخل أسواق البريكس خلال الفترة (2011-2021)، تبين أن أسواق البريكس يتراجع فيها حجم الطلب الكلي باستثناء سوق جنوب أفريقيا وهو ما يعزى إلي زيادة الإنتاج المحلي لهذه الدول، وعلي الرغم من ذلك فإن معدل نمو صادرات البطاطس المصرية تتزايد داخل السوق الروسي بنحو 3% سنوياً، وتستحوذ البطاطس المصرية علي نحو 37.7% من حجم واردات روسيا من البطاطس. ويعتبر السوق الروسي والجنوب أفريقي من الأسواق الواعدة أمام البطاطس المصرية.

وعلي النقيض فإن السوق الروسي لا يمثل فرصة أمام صادرات البصل المصري، فعلي الرغم من الفرصة المتاحة لمصر لزيادة حجم صادراتها حيث يستوعب السوق حوالي 306 ألف طن خلال الفترة المشار إليها، تمثل صادرات مصر منها نحو 23%، إلا أن الطلب داخل السوق يتراجع بنحو 5.9%، وعليه تتراجع الصادرات المصرية بنحو 2.1%. في حين تشكل باقي الأسواق فرص واعدة أمام الصادرات المصرية حيث يتزايد حجم الطلب لكل من الصين، الهند، جنوب أفريقيا بنحو 8.3%، 20.6%، 3.7% سنوياً، ويعتبر السوق الهندي من الأسواق الواعدة حيث تتوطن صادرات البصل المصري به بنحو 23%، كما يتزايد معدل نمو الصادرات بنحو 17% سنوياً، هذا الي جانب نمو السوق الهندي بنحو 20.6%، وهو ما يمثل فرصة واعدة لمصر. هذا وتتضاءل كمية واردات البصل داخل باقي الأسواق، إلا أنه يلاحظ نمو الصادرات المصرية داخل كل من السوق البرازيلي والصيني بنحو 32%، 21.5% خلال 5 سنوات الأخيرة، وهو ما يمثل أيضاً أسواق واعدة لمصر.

باستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (7) والذي يوضح الفرص التصديرية المتاحة لمصر من أهم حاصلات الفاكهة. وتأتي الموالح في المقدمة حيث تستحوذ الموالح المصرية علي نحو 73%، 24% من اجمالي واردات كل من الهند والصين علي الترتيب، كما يقدر معدل نمو السوق بنحو 13.7%، 14.6% علي الترتيب. ويقدر نمو صادرات الموالح المصرية بهما بنحو 17%، 26% علي الترتيب. وعلي الرغم من تراجع طلب جنوب أفريقيا علي الموالح بنحو 9.7%، إلا أن الطلب علي الصادرات المصرية يتزايد سنوياً بمعدل 11.6% وهو ما يمثل فرص واعدة امام الصادرات المصرية. وعلي الرغم من تصدر البرازيل كأهم الدول المنتجة للموالح، إلا أن لأحظ زيادة الصادرات المصرية خلال 3 سنوات الأخيرة وقدر متوسط الصادرات بنحو 6% من طلب السوق خلال نفس الفترة. هذا ويعتبر الطلب الروسي علي الموالح ثابت حيث يقدر معدل نمو السوق بنحو 0.4% سنوياً، في حين يقدر نمو الصادرات المصرية بنحو 3.1% سنوياً. وتشكل صادرات الموالح المصرية نحو 15% من اجمالي واردات السوق الروسي. وبالنسبة لمحمصول الفراولة فتعتبر أسواق الهند والصين من الأسواق الواعدة حيث يتزايد الطلب بنحو 22.6%، 5.5% سنوياً علي الترتيب، وهو ما يستلزم فتح نوافذ تصديرية بها. وعلي الرغم من ثبات معدل الطلب داخل السوق الروسي إلا أن صادرات الفراولة المصرية تتزايد سنوياً بمعدل 10%. هذا وتراجع واردات جنوب أفريقيا سنوياً بنحو 4.4%، إلا أن الصادرات المصرية تتزايد سنوياً بمعدل 2.4% حيث تشكل نحو 58% من اجمالي واردات السوق.

يمثل السوق الهندي والروسي والجنوب أفريقي أسواق واعدة أمام صادرات العنب المصري حيث يبلغ معدل نمو صادرات مصر بنحو 16%، 12.8%، 12.7% لكل منهما علي الترتيب. هذا ويشكل نسبة تركيز الصادرات المصرية من العنب بهم بنحو 0.7%، 3.1%، 29% علي الترتيب وهو ما يشير الي كبر حجم السوق والفرص المتاحة أمام صادرات العنب المصري. أما بالنسبة للبلح فإن أسواق البريكس تمثل أسواق واعدة لمصر فعلي الرغم من محدودية تركيز صادرات مصر من البلح داخل هذه الأسواق إلا أن معدل نمو طلب السوق، ومعدل نمو صادرات مصر متزايد خلال الفترة المدروسة، وهو ما يمثل فرصة أمام الصادرات المصرية في زيادة الحصة التصديرية في ظل وجود شراكة واتحاد تجاري.

جدول (6) الفرص التصديرية المتاحة لمصر داخل أسواق البريكس من أهم حاصلات الخضر

المحصول	البيان	روسيا	الصين	الهند	البرازيل	جنوب أفريقيا
البطاطس	معدل نمو الواردات الكلية	-9.4%	-	-	-2.3%	5.9%
	معدل نمو الصادرات المصرية	3.0%	-	-	-	-
	درجة توطن/ تركيز الصادرات	37.7%	-	-	-	-
	الفرص التصديرية لمصر	سوق متراجع	دولة	دولة	سوق متناقص	سوق متزايد
		طلب متزايد	مصدرة	مصدرة	-	طلب واعد
البصل	معدل نمو الواردات الكلية	-5.9%	8.3%	20.6%	-2.2%	3.7%
	معدل نمو الصادرات المصرية	-2.1%	21.5%	16.9%	31.9%	8.2%
	درجة توطن/ تركيز الصادرات	22.6%	1.30%	23.1%	0.29%	4.7%
	الفرص التصديرية لمصر	سوق متناقص	سوق متزايد	سوق متزايد	سوق متزايد	سوق متزايد
		طلب متناقص	طلب متزايد	طلب متزايد	طلب متزايد	طلب متزايد

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (1) بالملحق.

ويشير الجدول رقم (8) الي الفرص التصديرية المتاحة لمصر داخل أسواق البريكس من تصدير الأسمدة الزراعية، ومما لا شك فيه أن زيادة إكتشافات الغاز الطبيعي وما يتبعه من التوسع في إنتاج وتصدير الأسمدة الزراعية، يعتبر أحد الأدوات لضبط كل من الميزان التجاري والزراعي، وزيادة حصيللة الصادرات المصرية، ومع هذا فإن روسيا والصين من أهم الدول المصدرة للأسمدة الزراعية، هذا ويمثل معدل نمو الواردات لهما من الأسمدة الفوسفاتية متناقص وكذلك الهند، ويعتبر السوق البرازيلي هو السوق الوحيد للصادرات المصرية من الأسمدة الفوسفاتية، حيث يبلغ معدل نمو السوق بنحو 8.1%، ومعدل نمو صادرات مصر بنحو 16.8%. بالنسبة للأسمدة النيتروجينية فالبرغم من أن معدل نمو السوق الروسي يبلغ نحو 6% إلا أن الصادرات المصرية غائبة عن هذا السوق، ويرجع ذلك لأرتفاع متوسط سعر تصدير مصر مقارنة بالدول المنافسة (مجلس الوزراء، 2022). هذا ويعتبر السوق الصيني والهندي والجنوب أفريقي من الأسواق الواعدة حيث يبلغ معدل نمو الصادرات المصرية بنحو 19.8%، 24.4%، 14.3% علي الترتيب -علي الرغم من تضائل حصة مصر داخل هذه الأسواق- يعتبر السوق البرازيلي من أكبر الأسواق الاستيرادية للأسمدة النيتروجينية حيث يبلغ معدل نمو الطلب بنحو 14.3%، إلا أن معدل نمو الصادرات المصرية يتراجع سنوياً بنحو 3.5%، وهو ما يدعو الي دراسة أسعار التصدير

المصرية. ومن هنا تبين أن الفرص التصديرية لمصر داخل هذه الأسواق جديرة بالمراجعة والدراسة لفتح آفاق تصديرية تساعد علي ضبط الميزان الزراعي وخفض العجز بالميزان التجاري.

جدول (7) الفرص التصديرية المتاحة لمصر داخل أسواق البريكس من أهم حاصلات الفاكهة

المحصول	البيان	روسيا	الصين	الهند	البرازيل	جنوب أفريقيا
الموالح	معدل نمو الواردات الكلية	%0.4	%14.6	%13.7	%6.4	%-9.7
	معدل نمو الصادرات المصرية	%3.1	%26.1	%16.8	-	%11.6
	درجة توطن/ تركيز الصادرات	%15	%23.8	%72.6	%2.6	%0.7
	الفرص التصديرية لمصر	سوق ثابت	سوق متزايد	سوق متزايد	سوق ثابت	سوق متناقص
		طلب متزايد	طلب متزايد	طلب متزايد	طلب واحد	طلب متزايد
فراولة	معدل نمو الواردات الكلية	%0.6	%5.5	%22.6	%1.1	%-4.4
	معدل نمو الصادرات المصرية	%10.2	-	-	-	%2.4
	درجة توطن/ تركيز الصادرات	%2.7	-	-	-	%58.1
	الفرص التصديرية لمصر	سوق ثابت	سوق متزايد	سوق متزايد	سوق ثابت	سوق متناقص
		طلب متزايد	طلب واحد	طلب واحد	طلب واحد	طلب متزايد
عنب	معدل نمو الواردات الكلية	%-1.9	%4.3	%12.4	%-5.5	%10.6
	معدل نمو الصادرات المصرية	%12.8	-2.8	%16	-	%12.7
	درجة توطن/ تركيز الصادرات	%3.1	%0.3	%0.7	-	%28.8
	الفرص التصديرية لمصر	سوق متناقص	سوق متزايد	سوق متزايد	سوق متناقص	سوق متزايد
		طلب متزايد	طلب متناقص	طلب متزايد	طلب واحد	طلب متزايد
البلح	معدل نمو الواردات الكلية	%7.4	%15	%4.8	%3.3	%8.2
	معدل نمو الصادرات المصرية	%37.2	%17	%30	-	%-0.5
	درجة توطن/ تركيز الصادرات	%1.4	%0.1	-	-	%1.3
	الفرص التصديرية لمصر	سوق متزايد	سوق متزايد	سوق متزايد	سوق متزايد	سوق متزايد
		طلب واحد	طلب متزايد	طلب متزايد	طلب واحد	طلب متناقص

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (2) بالملحق.

جدول (8): الفرص التصديرية المتاحة لمصر داخل أسواق البريكس من تصدير الأسمدة الزراعية

البيان	البيان	روسيا	الصين	الهند	البرازيل	جنوب أفريقيا
الفوسفاتية	معدل نمو الواردات الكلية	%-11.7	%-28.1	%-47.5	%8.1	%-4.3
	معدل نمو الصادرات المصرية	-	-	-	%16.8	-
	درجة توطن/ تركيز الصادرات	-	-	-	%26.8	-
	الفرص التصديرية لمصر	سوق متناقص	سوق متناقص	سوق متناقص	سوق متزايد	سوق متناقص
		(دول مصدرة)	(دول مصدرة)	-	طلب متزايد	-
النيتروجينية	معدل نمو الواردات الكلية	%6	%6.2	%-5.9	%14.3	%3.9
	معدل نمو الصادرات المصرية	-	%19.8	%24.4	-3.5	%14.3
	درجة توطن/ تركيز الصادرات	-	%0.0003	%0.05-	%0.03	%0.001
	الفرص التصديرية لمصر	سوق ثابت	سوق متزايد	سوق متناقص	سوق متزايد	سوق متزايد
		طلب واحد	طلب متزايد	طلب متزايد	طلب متناقص	طلب متزايد

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (3) بالملحق.

التوصيات

1. وضع استراتيجية تمهد الطريق الي الإنضمام مصر الي كتكتل البريكس وذلك بدراسة الفرص والمزايا الممنوحة وإزالة العقبات والتحديات التي تعيق النفاذ الي كل أسواق التكتل.
2. الاستفادة من مزايا سعة السوق بدراسة القدرة الاستيعابية للسوق والعمل علي زيادة نفاذية الصادرات المصرية ورفع مؤشرات التنافسية داخل أسواق البريكس.
3. العمل علي تفعيل الشراكة للأستفادة من التطور التكنولوجي ونظم الإنتاج والتصنيع بدول البريكس وما يتبعه من زيادة الفرص التصديرية للحاصلات البستانية.
4. تطبيق معايير الجودة والمواصفات القياسية للحاصلات الزراعية لضمان الاستمرارية والأستدامة داخل الأسواق.
5. العمل علي تنشيط الاستثمار والاستفادة من قروض بنك التنمية الجديد لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
6. العمل علي تنويع مصادر الواردات الزراعية خاصة المحاصيل الاستراتيجية وكذلك الصادرات الزراعية لتفادي أخطار الأزمات الاقتصادية والسياسية (مثال: الأزمة الروسية الأوكرانية).

المراجع:

1. بلطرش، فتحية (2020) مكانة القوي الصاعدة البريكس في النظام الدولي دراسة حالة البرازيل 2022- 2020، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود العمري.
2. الجوهرى، طلبة، جلال، (2016)، دراسة تحليلية لصادرات البرتقال المصرى بأسواق دول مجموعة دول البريكس، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، المجلد 95، العدد الأول.
3. راتب، إجلال، (2014)، تفعيل العلاقات الإقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس، معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (253).
4. عبد الحميد، عمرو، وعصام صبري، (2015)، تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة الإسكندرية للعلوم الزراعية، المجلد (60)، العدد (1).
5. قاعدة بيانات البنك الدولي، (2022)، www.worldbank.org.
6. قاعدة بيانات مركز التجارة، (2022)، www.trademap.com.
7. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء، (مايو 2022)، تقرير تداعيات الازمة الروسية الاوكرانية علي السوق العالمية للاسمدة النيتروجينية وما تحمله من فرص وتحديات لمصر.
8. نبيه، عزة، (2021)، كفاءة التجارة الخارجية لأهم محاصيل الخضر والفاكهة مع دول إتحاد البريكس، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد والإرشاد الزراعى والتنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة دمنهور.
9. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، 2020.

الملاحق (Appendix.pdf)

ملحق رقم (1) تطور واردات البريكس من مجموعة الخضر (البطاطس- البصل) خلال الفترة (2011- 2021)

ملحق رقم (2) تطور واردات البريكس من مجموعة الفاكهة خلال الفترة (2011- 2021)

ملحق رقم (3) تطور واردات البريكس من الاسمدة الزراعية خلال الفترة (2011- 2021)